شرطاً من الشروط الهامة التي يعرف الأول سلفاً أنه لن يطالها.

ولعله انطلاقاً مما تقدم ــ ودونما توسع فيه لغايات وحدود البحث ــ يبدو الطرف الإسرائيلي المفاوض وكأنه يقدم تنازلات كبرى عندما يتخلى عن مدينة القدس كمكان للمفاوضات وعن المستوى الوزاري الواجب التمثيل فيها باعتقاده. وتعلم إسرائيل ومفاوضوها بلا شك، أن القدس ما يزال وضعها مجال نقاش وجدال، وأن الرئيس المصري حسني مبارك الذي تعترف بلاده بإسرائيل رفض زيارتها كي لا يكرّس أو يسبغ صفة الشرعية على جعلها عاصمة لإسرائيل. كما يعلم المفاوض الإسرائيلي أن الولايات المتحدة الأميركية نفسها رفضت نقل سفارتها إلى القدس، وكذلك فعل الفاتيكان أكبر المراجع الدينية المسيحية في العالم، وهو ما ترفضه بالتالي كبريات العواصم في المحيط الدولي. فأنّى للبنان ــ والحال هذه ــ أن يجري مفاوضات في القدس؟ وأما المستوى الوزاري المفترض التمثيل في المفاوضات فهو لا يعني أقل من الاعتراف السياسي بوجود دولة إسرائيل (ولو بصورة شكلية)، وهو أمر لا تزال الدول العربية تأمل أن تقايض به الأرض التي تحتلها إسرائيل، وذلك من خلال «مشروع السلام العربي» الصادر عن قمة فاس. أبمقدور لبنان المحتاج إلى محيطه العربي اقتصادياً وحياتياً بالأساس، أن يخرق سقف الإجماع العربي في هذا المجال، وهو يعلن في كل لحظة على لسان مسؤوليه الرسميين انتماءه إليه كخيار حر رتبه واقعه المحيط عليه، بحسب التصريحات؟

ولذا، فإن المفاوض الإسرائيلي، إذ يتصلّب في هذه الشروط، فلكي يطيل أمد المفاوضات مستفيداً من عامل الوقت ــ كما أسلفنا ــ وليبدو بصورة المقدّم التنازلات، التي ليس بعدها تنازلات. لكن المفاوض الإسرائيلي يعلم علم اليقين أنه قد ربح منذ البداية نقطة لصالحه، لجأ المفاوض اللبناني إلى التمسك بها أمس واليوم، ألا وهي صلاحية اتفاقية الهدنة القائمة منذ العام ١٩٤٩ في تنظيم العلاقة بين لبنان وإسرائيل. ذلك أن مجرد بدء مفاوضات لبنانية ــ إسرائيلية يفترض أن يقدم خلالها كل من الطرفين تنازلات للطرف الآخر، سترتب بنتائجها تعديلات ما في العلاقات اللبنانية الإسرائيلية، على ضوء واقع الاحتلال ونتائجه، وسقوط محاولة إخراج إسرائيل من دون شروط عبر انسحاب قواتها من كامل الأراضي اللبنانية وفق منطوق ومضمون القرارين الدوليين الصادرين عن مجلس الأمن وهما القراران ٥٠٨ و ٥٠٩. ذلك أن مجرد بدء المفاوضات من خلال «لجنة الاتصال» عنى ويعني اليوم تخلياً لبنانياً ودولياً، بل وبالتحديد أميركياً، عن القرار الدولي ذي الرقم ٥٠٩ الذي سبق أن نال إجماع أعضاء مجلس الأمن، ونص صراحة على وجوب انسحاب إسرائيل وباقي الجيوش والقوات من لبنان دون قيد أو شرط، ودونما حاجة إلى مفاوضات تستدعي تنازلات من قبل الطرف اللبناني. ولولا الاستعداد الأميركي لقبول مبدأ المفاوضات ــ لأسبابه الخاصة ــ لكان بإمكان الطرف اللبناني التمسّك بوجوب تنفيذ القرار الدولي الحائز إجماعاً في الموافقة عليه، وطلب الدعم على أساس منه.

في ضوء ما سلف، لا يعود مستغرباً أن يلجأ المفاوض الإسرائيلي ــ وهو ما فعله على أية حال ــ إلى اعتبار اتفاقية الهدنة لعام ١٩٤٩ لاغية بسبب هذه الحجة أو تلك،